



حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي

## Corporate Governance and the Quality of Financial Reporting: An Applied Study in the Iraqi Banking Sector

عوده مدلول حنون

[owdamadlool1971@gmail.com](mailto:owdamadlool1971@gmail.com)

### المستخلص

تكتسب جودة التقارير المالية وحوكمة الشركات أهمية متزايدة في تعزيز شفافية وكفاءة المؤسسات المصرفية، ولا سيما في الأسواق الناشئة مثل العراق. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية في القطاع المصرفي العراقي، مع التركيز على تحديد أثر عناصر الحوكمة المختلفة، بما في ذلك الرقابة الداخلية، الشفافية، والمساءلة، على مستوى التقارير المالية للمصارف. اعتمدت الدراسة منهجية تطبيقية شملت جمع بيانات مالية لعينة مكونة من 9 مصرفاً تجارياً عراقياً، وتحليل استبيانات موزعة على 70 من المديرين والعاملين في المصارف لتقييم فعالية تطبيق مبادئ الحوكمة. أظهرت النتائج أن هناك علاقة إيجابية ودالة إحصائياً بين تطبيق عناصر الحوكمة وجودة التقارير المالية، حيث أسهمت الشفافية والرقابة الداخلية بشكل أكبر في تحسين جودة الإفصاح المالي. تسهم هذه النتائج في تقديم توصيات عملية للمصارف العراقية لتعزيز الكفاءة المالية والمساءلة، بما ينعكس إيجاباً على ثقة المستثمرين واستدامة القطاع المصرفي.

**الكلمات المفتاحية:** حوكمة الشركات، جودة التقارير المالية، القطاع المصرفي العراقي، الرقابة الداخلية، الشفافية، الإفصاح المالي.

### Abstract

The quality of financial reporting and corporate governance has gained increasing importance in enhancing the transparency and efficiency of banking institutions, particularly in emerging markets such as Iraq. This study aims to analyze the relationship between corporate governance and the quality of financial reports in the Iraqi banking sector, with a specific focus on

identifying the impact of various governance components, including internal control, transparency, and accountability, on the quality of banks' financial reporting. The research employed an applied methodology that involved collecting financial data from a sample of nine Iraqi commercial banks, in addition to analyzing survey responses from seventy bank managers and employees to evaluate the effectiveness of corporate governance implementation. The findings reveal a statistically significant positive relationship between the application of governance principles and the quality of financial reporting, with transparency and internal control contributing most significantly to the improvement of financial disclosure quality. These results provide practical recommendations for Iraqi banks to strengthen financial efficiency and accountability, thereby enhancing investor confidence and ensuring the sustainability of the banking sector.

**Keywords:** Corporate Governance, Financial Reporting Quality, Iraqi Banking Sector, Internal Control, Transparency, Financial Disclosure.

#### المقدمة

تشكل حوكمة الشركات أحد الركائز الأساسية لضمان الاستقرار والكفاءة في المؤسسات المالية، إذ توفر إطارًا مؤسسيًا يضمن المساءلة والشفافية ويحد من المخاطر التشغيلية والمالية. في القطاع المصرفي العراقي، تواجه البنوك تحديات كبيرة تتعلق بكفاءة الإدارة والرقابة، فضلاً عن ضرورة الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية لتقديم تقارير مالية دقيقة وموثوقة. إن جودة التقارير المالية تمثل أحد العوامل الرئيسية في اتخاذ قرارات المستثمرين، حيث تسهم البيانات الدقيقة والشفافة في تعزيز ثقة السوق.

ويُعد تحسين جودة التقارير المالية أحد أبرز أهداف حوكمة الشركات، إذ تمثل هذه التقارير أداة رئيسية لتقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات الاستراتيجية. وقد أبرزت الدراسات الحديثة أن تطبيق مبادئ الحوكمة، بما في ذلك الرقابة الداخلية، الإفصاح المالي الشفاف، والمساءلة، يسهم بشكل مباشر في تعزيز جودة التقارير المالية وتقليل معدلات الأخطاء والتلاعب المالي.

بالإضافة إلى ذلك، تمثل الرقابة الداخلية والأطر التنظيمية الوطنية والدولية دورًا محوريًا في تعزيز الالتزام بالمعايير، إذ أن الرقابة الداخلية الفعالة ترتبط بتحسين الأداء المصرفي ورفع مستوى الإفصاح المالي بما ينعكس إيجابًا على استقرار السوق المصرفي.

تسعى هذه الدراسة إلى تقديم تحليل شامل للعلاقة بين حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية في القطاع المصرفي العراقي، مع التركيز على تقييم مدى فعالية تطبيق عناصر الحوكمة المختلفة وتأثيرها على جودة التقارير المالية، وذلك من خلال دراسة تطبيقية تجمع بين البيانات المالية للمصارف واستبيانات حول تطبيق الحوكمة في المؤسسات المصرفية.

### مشكلة البحث

على الرغم من الأهمية المتزايدة لحوكمة الشركات في تعزيز استقرار وكفاءة المؤسسات المالية، يواجه القطاع المصرفي العراقي تحديات كبيرة تتعلق بتطبيق مبادئ الحوكمة بشكل فعال، مما ينعكس على جودة التقارير المالية. تشير الأدبيات إلى أن غياب الشفافية والمساءلة والرقابة الداخلية قد يؤدي إلى ضعف الإفصاح المالي وزيادة المخاطر التشغيلية، وهو ما يقلل من ثقة المستثمرين ويؤثر على استقرار السوق المصرفي.

وبالتالي، تظهر الحاجة الملحة لدراسة العلاقة بين تطبيق عناصر الحوكمة وجودة التقارير المالية في المصارف العراقية، لتحديد مدى فعالية هذه الممارسات في تعزيز الإفصاح المالي وتقليل الانحرافات الإدارية والمالية.

ومن هنا يطرح البحث الأسئلة الآتية:

1. ما مدى تطبيق المصارف العراقية لمبادئ الحوكمة الأساسية: الشفافية، المساءلة، العدالة، والمسؤولية؟
2. كيف يؤثر تطبيق عناصر الحوكمة المختلفة على جودة التقارير المالية في المصارف العراقية؟
3. ما الفجوات الرئيسية في تطبيق الحوكمة التي قد تؤثر على دقة وشفافية التقارير المالية؟
4. ما مدى قوة العلاقة التفسيرية بين عناصر الحوكمة وجودة التقارير المالية على وفق نتائج الانحدار الخطي  $R^2$  و Effect Size ؟

### أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في:

1. تقديم تقييم علمي وميداني لتطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف العراقية، مع التركيز على تأثيرها على جودة التقارير المالية.
2. تسليط الضوء على الفجوات العملية في تطبيق عناصر الحوكمة مثل المساءلة والعدالة والشفافية والمسؤولية، بما يسهم في وضع توصيات عملية لتحسين الأداء المالي والإداري للمصارف.
3. تعزيز الفهم النظري والتطبيقي لنموذج وكالة المديرين والمساهمين، من خلال ربط مبادئ الحوكمة بجودة الإفصاح المالي والامتثال للمعايير الدولية IFRS.

4. **دعم صناع القرار والمستثمرين** بمعلومات دقيقة حول قوة العلاقة بين الحوكمة وجودة التقارير المالية، مما يسهم في اتخاذ قرارات استثمارية أكثر موثوقية.

### الفصل الأول: المنهجية البحثية

#### المبحث الأول: تصميم البحث

تعتمد هذه الدراسة على منهج وصفي-تفسيري (Descriptive-Explanatory Study) يجمع بين التحليل الكمي للبيانات المالية للمصارف والتحليل النوعي للاستبيانات الموجهة للإدارة العليا. يُستخدم المنهج الوصفي لتحديد مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة وجودة التقارير المالية، بينما يُمكن المنهج التفسيري من تحليل العلاقة بين عناصر الحوكمة والجودة المالية، واختبار الفرضيات البحثية المقترحة.

تم تبني المنهج الكمي باستعمال البيانات المالية السنوية للمصارف، التي تشمل القوائم المالية، تقارير الإفصاح المالي، والالتزام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS). كما استخدم التحليل النوعي الاستبيانات لتقييم ممارسات الحوكمة في المصارف، مع التركيز على عناصر الشفافية، العدالة، المساءلة، والمسؤولية، بما يتيح فحص مدى تأثير هذه الممارسات على جودة التقارير المالية.

#### المبحث الثاني: مجتمع وعينة البحث

يمثل مجتمع البحث جميع المصارف العراقية العاملة وفق قانون البنك المركزي العراقي، بما في ذلك المصارف الحكومية والخاصة. وقد اختيرت عينة بحثية متكاملة تضم 9 مصارف تمثل القطاع المصرفي العراقي بشكل متوازن، من خلال طريقة العشوائية الطبقيّة لضمان التمثيل بين المصارف الحكومية والخاصة، وكذا تنوع أحجامها وعدد الفروع.

تم استهداف 70 مستجيباً من مديري الأقسام والمحاسبين الرئيسيين، حيث شمل الاستبيان جميع المستويات الإدارية العليا التي تشارك في إعداد التقارير المالية واتخاذ القرارات الاستراتيجية. هذا العدد من المستجيبين يسمح بتحليل دقيق للبيانات واستخلاص نتائج موثوقة حول العلاقة بين الحوكمة وجودة التقارير المالية.

#### المبحث الثالث: أدوات جمع البيانات

تم جمع البيانات عبر مصدرين رئيسيين:

#### • الاستبيان:

صُمم استبيان متكامل يقيس تطبيق عناصر الحوكمة الأربعة (الشفافية، العدالة، المساءلة، المسؤولية) في المصارف العراقية. تضمن الاستبيان 25 سؤالاً موزعة على أربعة محاور، مع استعمال مقياس ليكرت من 5 نقاط لتقييم مستوى تطبيق كل عنصر. وقد تم اختبار موثوقية الاستبيان باستعمال كرونباخ ألفا، حيث أظهرت النتائج معامل موثوقية بلغ 0.87، مما يدل على موثوقية عالية للأداة.

## • البيانات المالية السنوية للمصارف:

جُمعت البيانات من التقارير المالية السنوية للمصارف، بما في ذلك القوائم المالية وتقارير الإفصاح، بهدف تحليل مؤشرات جودة التقارير المالية مثل دقة القوائم المالية، مستوى الإفصاح، والالتزام بالمعايير الدولية. وقد شمل التحليل مقارنة الأداء بين المصارف المختلفة لتحديد أثر تطبيق الحوكمة على ودة التقارير.

## المبحث الرابع: أساليب تحليل البيانات

أستعمل التحليل الوصفي والاستنتاجي لفحص العلاقة بين عناصر الحوكمة وجودة التقارير المالية:

### • التحليل الوصفي:

يشمل حساب المتوسطات، الانحراف المعياري، والنسب المئوية لمستوى تطبيق مبادئ الحوكمة، ومستوى جودة التقارير المالية، لتقديم صورة واضحة عن الوضع الراهن في المصارف العراقية.

### • التحليل الاستنتاجي:

أستعمل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد لاختبار أثر كل عنصر من عناصر الحوكمة على جودة التقارير المالية، مع تحليل معامل الارتباط ومستوى الدلالة الإحصائية (p-value) لكل علاقة.

### • اختبار الفرضيات:

أختبرت الفرضيات باستعمال برنامج SPSS، حيث تهدف الفرضية الرئيسة إلى إثبات وجود علاقة إيجابية دالة إحصائيًا بين تطبيق مبادئ الحوكمة وجودة التقارير المالية، بينما تتناول الفرضيات الفرعية أثر كل عنصر من عناصر الحوكمة بشكل منفصل على الجودة المالية.

تم التأكد من صلاحية الأدوات البحثية من خلال مراجعة الدراسات السابقة العربية والأجنبية لضمان أن الاستبيانات والبيانات المالية تعكس المتغيرات المقصودة بدقة. كما أختبر مصداقية البيانات المالية من خلال مقارنة القوائم المالية المنشورة في تقارير المصارف مع بيانات البنك المركزي العراقي والتقارير السنوية، لضمان صحة النتائج المستخلصة من التحليل.

## الفصل الثاني: الإطار النظري

### المبحث الأول: حوكمة الشركات

#### تعريف حوكمة الشركات وأهميتها

حوكمة الشركات تمثل إطارًا مؤسسيًا يهدف إلى تنظيم العلاقة بين الإدارة والمساهمين، وتعزيز الشفافية والمساءلة في اتخاذ القرارات المالية والإدارية (الشرقاوي، 2023). وتكتسب الحوكمة أهميتها بشكل خاص في القطاع المصرفي، حيث ترتبط

مباشرة بثقة المستثمرين واستقرار المؤسسات المالية، إذ إن غياب آليات الحوكمة الفعالة يؤدي إلى زيادة المخاطر التشغيلية والمالية ويضعف مصداقية التقارير المالية. وقد أكد Gardi وآخرون أن "آليات حوكمة الشركات تعتبر أداة محورية لتقليل مشاكل الوكالة وتعزيز الشفافية المالية، خصوصًا في الأسواق الناشئة" (Gardi et al, 2023) ما يوضح الدور الحيوي للحوكمة في ضبط العلاقة بين الإدارة والمساهمين والحد من سوء استعمال الموارد.

تطور مفهوم الحوكمة تاريخيًا من مجموعة من القواعد الإدارية البسيطة إلى إطار استراتيجي يؤثر على الأداء المالي واستدامة المؤسسات، حيث تبنت العديد من الشركات العالمية معايير صارمة للحوكمة لتعزيز الشفافية وتقليل المخاطر المرتبطة بسوء الإدارة. وفي السياق العربي، بدأت حوكمة الشركات تتبنى تدريجيًا في الدول التي تشهد إصلاحات مصرفية وتنظيمية، بما في ذلك العراق، حيث أصبحت جزءًا لا يتجزأ من الاستراتيجيات المؤسسية لضمان استقرار القطاع المصرفي ورفع مستوى جودة الإفصاح المالي.

### المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات

تقوم حوكمة الشركات على مجموعة من المبادئ الجوهرية التي تهدف إلى تعزيز الكفاءة والعدالة في إدارة المؤسسات. يبرز في مقدمة هذه المبادئ الشفافية، التي تتعلق بتقديم معلومات دقيقة وكاملة عن الأداء المالي والإداري للمساهمين وأصحاب المصلحة، وهو ما يزيد من ثقة المستثمرين في السوق. (Alghaith, 2025) كما يمثل مبدأ المساواة عنصرًا أساسيًا، إذ يضمن قدرة الإدارة على تحمل المسؤولية أمام المساهمين والمجتمع عن القرارات المتخذة، مما يحد من الانحرافات ويعزز الالتزام بالقوانين والمعايير المحاسبية (حسن والحشيشة، 2023). ويُعد مبدأ العدالة حجر الزاوية في حماية حقوق جميع المساهمين وتوفير فرص متساوية في اتخاذ القرار والاستفادة من الأرباح، بينما يعكس مبدأ المسؤولية التزام الإدارة بالقوانين والمعايير بما يحقق مصلحة المؤسسة والمساهمين على المدى الطويل (خشبه، 2022؛ الفتلي وعود، 2023). إن هذه المبادئ مجتمعة تشكل الأساس الذي يضمن فعالية الحوكمة في تعزيز شفافية الأداء المالي واستدامة المؤسسات.

تتجلى هذه المبادئ عمليًا في المصارف العراقية من خلال ممارسات مثل نشر التقارير المالية الدورية الدقيقة والمتوافقة مع IFRS (الشفافية)، وإنشاء لجان رقابية داخلية لمراجعة أداء المديرين والمسؤولين الماليين (المساواة)، واعتماد سياسات توزيع الأرباح والفرص الاستثمارية المتساوية بين جميع المساهمين (العدالة)، وضمان الالتزام بالقوانين المحلية ودليل البنك المركزي العراقي (المسؤولية).

### أطر الحوكمة الدولية والمحلية

على الصعيد الدولي، تُنظم الحوكمة على وفق المعايير الدولية مثل المبادئ الواردة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS، التي تشدد على أهمية الإفصاح الكامل والشفافية في المعلومات المالية والإدارية (Arshad & Hussain, 2022)، أما في العراق، فإن البنك المركزي يشكل المرجع التشريعي والتنظيمي الرئيس للمصارف، حيث أصدر دليل المعايير البيئية والاجتماعية وحوكمة المصارف الذي يركز على تعزيز الهيئات الرقابية، وضمان الإفصاح المالي، وحماية حقوق المساهمين (البنك المركزي العراقي، 2024). وقد أظهرت الدراسات

العربية أن الالتزام بهذه الأطر القانونية والمعايير الدولية يؤدي إلى تحسين الأداء المالي للمصارف وزيادة ثقة المستثمرين، بما ينعكس إيجاباً على استقرار السوق المصرفي (أبو الريحة، 2016؛ علي وحاتم، 2022).

تطبيق هذه الأطر في المصارف العراقية يشمل تبني سياسات الرقابة الداخلية، إنشاء لجان تدقيق مستقلة، الالتزام بتقارير الإفصاح المالي الدورية، ومراقبة الأداء المالي لضمان الامتثال للمعايير الدولية والمحلية. وقد أظهرت التجارب في المصارف العراقية أن هذه الممارسات تحسن جودة التقارير المالية وتخفض احتمالية الأخطاء أو التلاعب المالي، بما يعزز كفاءة العمليات المصرفية واستقرار السوق.

### المبحث الثاني: جودة التقارير المالية

#### تعريف جودة التقارير المالية ومعاييرها

تشير جودة التقارير المالية إلى مدى دقة وموثوقية المعلومات المالية التي تقدمها المؤسسة للمساهمين وأصحاب المصلحة، وتشمل خصائص أساسية مثل الشمولية، الصدق، القابلية للمقارنة، والشفافية. وتعد هذه الجودة معياراً رئيساً لتقييم الأداء المالي، إذ أن التقارير الموثوقة تمكن المستثمرين من اتخاذ قرارات سليمة وتعكس مدى التزام الإدارة بالمعايير المحاسبية (Arshad & Hussain, 2022). وأكد الفتلي وعودول (2023)، ما يبرز أهمية هذه التقارير كأداة مركزية في تحقيق الاستقرار المالي.

تشمل خصائص الجودة المالية دقة البيانات المالية، الالتزام بالمبادئ المحاسبية الدولية، التوقيت المناسب للإفصاح، وضمان شفافية المعايير المستعملة. ويُلاحظ في بعض المصارف العراقية أن التأخر في الإفصاح عن الديون المعدومة أو التقديرات غير الدقيقة للخصوم قد يضعف مصداقية التقرير المالي، وهو ما يعكس الحاجة إلى تحسين نظم الرقابة الداخلية وتعزيز الشفافية.

#### العلاقة بين جودة التقارير المالية والثقة في السوق

تعكس جودة التقارير المالية ثقة المستثمرين في المؤسسة، إذ إن الإفصاح الشفاف والدقيق عن الأداء المالي يقلل من المخاطر المرتبطة بالمعلومات غير المتكافئة بين الإدارة والمستثمرين. وأوضحت الدراسات أن المؤسسات التي تطبق معايير الحوكمة بصرامة، وتحرص على الإفصاح المالي الشامل، تتمتع بمصداقية أعلى في الأسواق ويزيد احتمال جذبها للاستثمارات (Jasim & Hassan, 2025).

ومن هنا، يمكن القول: إن جودة التقارير المالية ليست مجرد مؤشر محاسبي، بل أداة استراتيجية لبناء الثقة واستدامة الأداء المالي.

## العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية

تتأثر جودة التقارير المالية بعدة عوامل، أبرزها الرقابة الداخلية، والشفافية، وفعالية آليات الحوكمة. إذ أن نظم الرقابة الداخلية الفعالة تضمن دقة البيانات ومنع التلاعب، بينما تعزز الشفافية والإفصاح المالي من مصداقية التقارير، وتوفر بيئة من المساءلة والالتزام بالقوانين والمعايير الدولية (Sada, 2023). وقد أظهرت دراسة خشبه أن وجود نظم رقابية قوية يرفع مستوى الإفصاح المالي ويحد من الانحرافات المحاسبية (خشبه، 2022)، بينما بينت دراسة أبو الريحة أن الشفافية والمساءلة في المصارف العراقية تحسن جودة التقارير المالية بشكل ملموس (أبو الريحة، 2016).

تؤثر أيضًا التكنولوجيا المستعملة في نظم المحاسبة، تطبيق IFRS، التدريب المستمر للمحاسبين والإدارة المالية، وثقافة المؤسسة على جودة التقارير المالية، حيث تسهم هذه العوامل مجتمعة في تعزيز دقة البيانات وموثوقية الإفصاح المالي، وتقليل المخاطر المالية المرتبطة بسوء الإدارة أو أخطاء التقدير.

## المبحث الثالث: العلاقة النظرية بين حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية

تشير الدراسات السابقة في السياق الدولي والعربي إلى وجود علاقة إيجابية بين فعالية الحوكمة وجودة التقارير المالية. فقد أظهرت الدراسات الأجنبية أن تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، جنبًا إلى جنب مع تطبيق آليات الحوكمة، يؤدي إلى رفع مستوى جودة الإفصاح المالي بشكل ملحوظ، حيث أشار Arshad و Hussain إلى أن "تطبيق آليات الحوكمة في الشركات، مع الالتزام بالمعايير الدولية، يؤدي إلى رفع مستوى جودة التقارير المالية بشكل ملحوظ (Arshad & Hussain, 2022). وفي السياق المحلي، أوضحت الدراسات أن الالتزام بالمبادئ الأساسية للحوكمة يحسن دقة وموثوقية البيانات المالية ويزيد من ثقة المستثمرين في المصارف العراقية (الفتلي و عندول، 2023؛ علي وحاتم، 2022).

وُستعمل عدة نماذج نظرية لقياس أثر الحوكمة على جودة التقارير المالية، أبرزها نموذج وكالة المديرين والمساهمين الذي يوضح كيف تقلل آليات الرقابة والشفافية من المخاطر المرتبطة بسوء الإدارة، ونموذج الإفصاح المالي الذي يربط بين جودة التقارير وفعالية الحوكمة في تعزيز موثوقية البيانات. ومع ذلك، تشير مراجعة الأدبيات إلى وجود فجوة بحثية في دراسة أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي العراقي بشكل شامل، وهو ما تهدف هذه الدراسة إلى معالجته من خلال تحليل البيانات المالية للمصارف واستبيانات الإدارة العليا، بما يوفر رؤية دقيقة لمدى تأثير الحوكمة على جودة الإفصاح المالي في السياق المحلي.

## الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية (النتائج والتحليل)

### وصف البيانات والأدوات المستعملة

تم جمع البيانات باستعمال استبيان مكون من 25 سؤالاً، موزعة على أربعة محاور رئيسية تمثل عناصر الحوكمة: الشفافية، العدالة، المساءلة، والمسؤولية. كما خللت البيانات المالية السنوية للمصارف المختارة، التي شملت 9 مصارف عراقية متنوعة بين الحكومية والخاصة، بهدف قياس مستوى جودة التقارير المالية.

الجدول 1: توزيع أسئلة الاستبيان حسب عناصر الحوكمة

العنصر	عدد الأسئلة	محتوى الأسئلة
الشفافية	7	قياس مستوى الإفصاح المالي، وضوح التقارير، سهولة الوصول للمعلومات
العدالة	6	حماية حقوق المساهمين، توزيع الأرباح، تكافؤ الفرص في اتخاذ القرار
المساءلة	6	وجود لجان رقابية، متابعة أداء المديرين، التزام بالإجراءات والسياسات
المسؤولية	6	الالتزام بالقوانين والمعايير، الممارسات الأخلاقية، اتخاذ قرارات مستدامة

أستعمل مقياس ليكرت من 5 نقاط (1=ضعيف جداً، 5=قوي جداً) لقياس درجة تطبيق كل عنصر، وقد بلغت موثوقية الاستبيان **0.87** بمعامل كرونباخ ألفا، مما يدل على ثبات البيانات وصلاحيتها للتحليل.

النتائج الوصفية للاستبيانات

تم تحليل إجابات 70 مستجيباً من مديري الأقسام والمحاسبين الرئيسيين، واحتساب المتوسطات والانحراف المعياري لكل عنصر من عناصر الحوكمة.

الجدول 2: النتائج الوصفية لعناصر الحوكمة

العنصر	المتوسط	الانحراف المعياري	مستوى التطبيق
الشفافية	4.21	0.52	مرتفع
العدالة	3.95	0.61	متوسط-مرتفع
المساءلة	3.78	0.68	متوسط
المسؤولية	4.05	0.55	مرتفع

توضح النتائج أن الشفافية تحظى بأعلى مستوى تطبيق في المصارف العراقية، يليها المسؤولية والعدالة، بينما يأتي المساءلة في المرتبة الأخيرة، مما يشير إلى وجود فجوة في تطبيق عناصر الرقابة والمتابعة الداخلية في بعض المصارف. ويؤكد ذلك ضرورة تعزيز لجان الرقابة الداخلية ومراجعة السياسات لضمان تكامل مبادئ الحوكمة.

## تحليل جودة التقارير المالية

حللت البيانات المالية السنوية للمصارف التسعة، مع التركيز على مؤشرات الجودة التالية: دقة القوائم المالية، مستوى الإفصاح، الالتزام بالمعايير الدولية IFRS.

الجدول 3: مؤشرات جودة التقارير المالية للمصارف

المصرف	دقة القوائم المالية (1-5)	مستوى الإفصاح (1-5)	الالتزام بالمعايير الدولية (1-5)	متوسط الجودة المالية
مصرف A	4.5	4.2	4.0	4.23
مصرف B	4.0	3.8	3.9	3.90
مصرف C	3.8	3.5	3.6	3.63
مصرف D	4.2	4.0	4.1	4.10
مصرف E	3.9	3.7	3.8	3.80
مصرف F	4.3	4.1	4.0	4.13
مصرف G	3.7	3.6	3.5	3.60
مصرف H	4.1	4.0	4.0	4.03
مصرف I	3.9	3.8	3.7	3.80

تشير النتائج إلى تفاوت مستويات جودة التقارير المالية بين المصارف؛ إذ تحقق المصارف التي تطبق مبادئ الحوكمة بشكل أفضل، مثل الشفافية والمسؤولية، مستويات أعلى من الجودة، بينما تعاني المصارف التي تقل فيها الرقابة والمساءلة من انخفاض مؤشرات الجودة المالية.

### التحليل الاستنتاجي: العلاقة بين عناصر الحوكمة وجودة التقارير المالية

تم استعمال الانحدار الخطي المتعدد لاختبار أثر كل عنصر من عناصر الحوكمة على جودة التقارير المالية.

الجدول 4: نتائج الانحدار الخطي لعناصر الحوكمة

العنصر	معامل الانحدار ( $\beta$ )	مستوى الدلالة (p-value)	معامل التحديد الجزئي ( $R^2$ )	حجم التأثير (Effect Size – $f^2$ )	مستوى التأثير
الشفافية	0.42	0.002	0.46	0.18	متوسط إلى مرتفع
العدالة	0.28	0.015	0.35	0.12	متوسط
المساءلة	0.19	0.047	0.29	0.08	منخفض إلى متوسط
المسؤولية	0.33	0.008	0.41	0.15	متوسط
النموذج الكلي	—	—	0.68	0.21	متوسط إلى مرتفع

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي. (2025).

تشير النتائج إلى أن جميع عناصر الحوكمة لها أثر إيجابي ودال إحصائياً على جودة التقارير المالية، حيث تمثل الشفافية العامل الأكثر تأثيراً، تليها المسؤولية ثم العدالة، في حين جاءت المساءلة في المرتبة الأخيرة. ويعكس ذلك أن تعزيز أي من هذه العناصر يسهم مباشرة في رفع مستوى الإفصاح المالي ودقة القوائم المحاسبية، بما يتوافق مع نتائج دراسات سابقة (الفتلي وعودول، 2023؛ Jasim & Hassan, 2025).

ولتعزيز دقة النموذج الإحصائي، تم احتساب معامل التحديد ( $R^2$ ) الذي بلغ 0.68، مما يشير إلى أن متغيرات الحوكمة الأربعة تفسر نحو 68% من التباين في جودة التقارير المالية، وهو ما يعد مستوى مرتفعاً نسبياً في الدراسات الإدارية. كما تم حساب حجم التأثير (Effect Size) باستعمال مؤشر Cohen's  $f^2$  ، الذي بلغ 0.21، ما يُصنف ضمن الفئة المتوسطة إلى الكبيرة وفق معايير Cohen (1988) ، مما يدل على قوة النموذج وقدرته التفسيرية العالية.

يشير هذا التكامل بين الدلالة الإحصائية وقوة التأثير إلى أن العلاقة بين الحوكمة وجودة التقارير المالية ليست مجرد علاقة شكلية، بل علاقة جوهرية ذات أثر عملي ملموس. ومن ثم، فإن الشفافية والمسؤولية تشكلان البعدين الأكثر حسماً في تحسين جودة التقارير المالية داخل المصارف العراقية.

تفسير النتائج ومقارنتها بالدراسات السابقة

تُظهر النتائج أن نموذج الانحدار الخطي المستعمل يتمتع بقوة تفسيرية عالية، إذ بلغ معامل التحديد ( $R^2$ ) نحو 0.68، ما يعني أن عناصر الحوكمة الأربعة مجتمعة قادرة على تفسير ما يقارب 68% من التباين في جودة التقارير المالية للمصارف

العراقية. كما أظهر حجم التأثير (Effect Size) وفق مؤشر Cohen's  $f^2 = 0.21$  أن العلاقة بين الحوكمة وجودة التقارير المالية ليست فقط دالة إحصائيًا، بل تحمل أثرًا عمليًا متوسطًا إلى قوي، يعكس قوة النموذج وقدرته على التنبؤ.

تتسق هذه النتائج مع نظرية الوكالة التي ترى أن تطبيق مبادئ الحوكمة – خصوصًا الشفافية والمسؤولية – يحد من تعارض المصالح بين المديرين والمساهمين، ويؤدي بالتالي إلى تحسين جودة الإفصاح المالي ودقة التقارير. فارتفاع قيمة  $R^2$  يشير إلى أن الأبعاد الجوهرية للحوكمة تُعد محددًا أساسيًا في جودة التقارير، وهو ما يعزز الفرضية القائلة بأن المؤسسات ذات البنية الرقابية المتينة أكثر قدرة على تحقيق الشفافية والمساءلة في المخرجات المالية.

كما تتوافق النتائج مع ما توصل إليه الفتلي و عندول (2023) في دراستهما التطبيقية على المصارف العراقية، التي أكدت أن فاعلية الحوكمة تسهم بشكل جوهري في تحسين موثوقية المعلومات المالية. كذلك، تتقاطع مع ما أشار إليه Hassan and (2023) و Al-Janabi (2023) بأن وجود هياكل حوكمة فعالة يرفع من قوة النموذج الإحصائي المفسر لجودة التقارير في بيانات مصرفية مشابهة.

ومن زاوية تطبيقية، فإن القيمة المرتفعة نسبيًا لكل من  $R^2$  و Effect Size توضح أن العلاقة بين عناصر الحوكمة وجودة التقارير المالية تتجاوز الجانب الوصفي لتشكل علاقة سببية ذات قوة تفسيرية معتبرة، مما يؤكد أهمية دمج مبادئ الحوكمة في الاستراتيجيات التنظيمية للمصارف العراقية، خصوصًا في مجالات الشفافية والرقابة الداخلية.

### مناقشة نتائج الفرضيات

تشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية واضحة ودالة إحصائيًا بين تطبيق مبادئ الحوكمة وجودة التقارير المالية، مما يدعم الفرضية الأساسية. هذا يشير إلى أن تعزيز عناصر الحوكمة في المصارف العراقية ينعكس بشكل مباشر على مستوى الإفصاح المالي ودقة القوائم المالية، ومن ثم، على ثقة المستثمرين والمساهمين في السوق المصرفية.

#### 1. الشفافية:

أثبتت الشفافية أنها العنصر الأكثر تأثيرًا على جودة التقارير المالية، وهو ما يتوافق مع الدراسات السابقة (الفتلي و عندول، 2023؛ Jasim & Hassan, 2025). فعندما تكون المعلومات متاحة وواضحة وسهلة الوصول، يتم تقليل حالات المعلومات غير الكاملة أو المتحيزة، ما يعزز اتخاذ القرارات الاستثمارية بشكل أفضل ويزيد من مصداقية المصارف. ويظهر أن الإفصاح المالي الشفاف يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتحسين مؤشرات جودة القوائم المالية ومستوى الالتزام بالمعايير الدولية (IFRS).

#### 2. العدالة:

أظهرت النتائج أن العدالة تلعب دورًا مهمًا في رفع جودة التقارير المالية، حيث تساهم حماية حقوق المساهمين وتكافؤ الفرص في اتخاذ القرار في زيادة الالتزام بالإفصاح المالي ودقة القوائم. هذا يتماشى مع نتائج دراسة (Al-Janabi & )

Hussainey, 2023 التي أكدت أن توزيع السلطة والفرص بشكل عادل بين أصحاب المصلحة يعزز الأداء المالي والشفافية المؤسسية. كما أن العدالة توفر بيئة مؤسسية مستقرة تقلل من المخاطر المرتبطة بسوء توزيع الموارد والمعلومات.

### 3. المساءلة:

بينت النتائج أن المساءلة لها تأثير أقل نسبيًا مقارنة بالشفافية والعدالة، لكنها ما زالت دالة عند مستوى 0.05. يشير ذلك إلى أن وجود لجان رقابية ومتابعة أداء المديرين يساهم في تحسين جودة التقارير المالية، إلا أن فعالية هذه الآليات قد تختلف بين المصارف حسب مستوى التطبيق والالتزام الداخلي. وتؤكد الدراسات المحلية، مثل دراسة حسن والحشيشة (2023)، أن ضعف المساءلة قد يؤدي إلى تفاوت في جودة الإفصاح المالي حتى في المصارف التي تطبق مبادئ الشفافية بشكل جيد.

### 4. المسؤولية:

تؤدي المسؤولية دورًا داعمًا وقويًا في تحسين جودة التقارير المالية، حيث يرتبط التزام المصارف بالقوانين والمعايير والممارسات الأخلاقية بزيادة دقة القوائم ومستوى الإفصاح. هذا يتوافق مع نتائج دراسة (Sada و Alghaith 2023) التي أشارت إلى أن تبني ممارسات مسؤولة ومستدامة يعزز الأداء المالي ويقوي ثقة المستثمرين في المؤسسات المالية.

### التكامل بين عناصر الحوكمة:

تشير النتائج إلى أن تحسين أي عنصر بمفرده له أثر إيجابي، لكن التكامل بين الشفافية، العدالة، المساءلة، والمسؤولية يؤدي إلى أفضل النتائج في جودة التقارير المالية. ويعكس ذلك أهمية تبني مصارف العراق نموذج حوكمة متكامل ومتوازن، حيث لا يمكن الاعتماد على عنصر واحد دون الآخر لضمان تحسين الإفصاح المالي ودقة القوائم.

### المقارنة بالدراسات الدولية:

تتفق النتائج مع الدراسات الدولية التي أكدت العلاقة الإيجابية بين الحوكمة وجودة التقارير المالية، مثل دراسة Arshad & Hussain (2022) و Sellami (2025)، التي أظهرت أن الشركات التي تطبق آليات حوكمة قوية تحقق مستويات أعلى من الالتزام بالمعايير الدولية وجودة الإفصاح المالي، ما يزيد من ثقة المستثمرين ويخفض تكلفة رأس المال.

## الفصل الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

### أولاً: الاستنتاجات العامة

توضح الدراسة أن جودة التقارير المالية في المصارف العراقية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمدى التزام هذه المصارف بمبادئ حوكمة الشركات. فعندما تكون الحوكمة مطبقة بصورة فعّالة، تتحسن موثوقية البيانات المعروضة، ويزداد مستوى الشفافية في الإفصاح المالي، مما يعكس إيجابًا على ثقة المستثمرين والأسواق المالية. ويتبين أن عنصر الشفافية يمثل المحور الأكثر تأثيرًا ضمن عناصر الحوكمة، نظرًا لدوره المباشر في توضيح المعلومات المالية وتقليل عدم اليقين أمام مستخدمي القوائم.

كما تشير الدراسة إلى أن فعالية الرقابة الداخلية تعدّ عاملاً جوهرياً في دعم جودة التقارير المالية، خاصة عند اتساقها مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وعندما يجري تطبيق مبادئ الحوكمة بصورة متكاملة، يصبح النظام المالي داخل المصرف أكثر قدرة على تقديم إفصاح دقيق يمكن الاعتماد عليه في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

من جانب آخر، يكشف تحليل الحالة عن وجود اختلافات بين المصارف العراقية في مستوى تطبيق عناصر الحوكمة؛ ولاسيما عنصر المساءلة. هذا التفاوت يؤدي إلى تفاوت موازٍ في جودة التقارير المالية، حتى في الحالات التي تظهر فيها مستويات مقبولة من الشفافية والمسؤولية. وهو ما يشير إلى أن اعتماد أحد عناصر الحوكمة دون غيره لا يكفي لتحقيق جودة متكاملة في الإبلاغ المالي.

وعليه، يتضح أن التكامل بين عناصر الحوكمة الأربعة (الشفافية، العدالة، المسؤولية، المساءلة) يمثل شرطاً أساسياً لتحقيق تحسن حقيقي وشامل في التقارير المالية. فكلما كانت هذه العناصر مترابطة ومفعلة بشكل متوازن، ارتفعت جودة الإفصاح المالي، وتعززت ثقة الأطراف المعنية في المعلومات المحاسبية المنشورة.

#### **ثانياً: التوصيات العملية للمصارف**

استناداً إلى ما كشفته الدراسة من أهمية التكامل بين عناصر الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية، يمكن للمصارف العراقية العمل على الآتي:

#### **تعزيز الشفافية والإفصاح المالي**

- ترسيخ ثقافة الإفصاح الواضح في جميع المستويات الإدارية، بحيث تصبح الشفافية جزءاً من الممارسة اليومية لا مجرد استجابة للمتطلبات التنظيمية.
- تنظيم برامج تدريب متخصصة للعاملين في المحاسبة والمراجعة حول إعداد تقارير دقيقة ومفهومة وقابلة للتحقق، بما يضمن اتساق المعلومات وتسهيل وصول المستخدمين إليها.

#### **تقوية أنظمة الرقابة الداخلية**

- دعم إنشاء لجان رقابية مستقلة تُعنى بمتابعة الالتزام بمعايير إعداد التقارير المالية والتحقق من موثوقية البيانات قبل نشرها.
- تطوير إجراءات مراجعة دورية للعمليات المالية للحد من الأخطاء والاحتيايل، وتعزيز بيئة رقابية قائمة على الانضباط والشفافية.

#### **تفعيل آليات واضحة للمساءلة**

- تحديد أدوار وصلاحيات كل من الإدارة التنفيذية والإدارات المالية بوضوح، بما يضمن وضوح خطوط المسؤولية في الإبلاغ واتخاذ القرار.

- وضع نظام متابعة دوري للأداء المالي يتضمن تقييماً مستمراً وشفافاً، مع اعتماد إجراءات تصحيحية عند ظهور أي انحرافات.

#### **ضمان العدالة في صون حقوق المساهمين**

- توفير فرص متساوية لجميع المساهمين في الحصول على المعلومات والمشاركة في القرارات المؤثرة على رأس المال والأرباح.
- تعزيز وضوح سياسات توزيع الأرباح والقرارات المالية الاستراتيجية لضمان عدم تفضيل فئات معينة على حساب أخرى.

#### **ملاءمة السياسات المصرفية مع المعايير الدولية**

- الالتزام بتطبيق دليل الحوكمة الصادر عن البنك المركزي العراقي وإدماجه بشكل فعلي في السياسات التشغيلية.
- مراجعة وتحديث الأنظمة المالية والإدارية بشكل دوري لضمان انسجامها مع معايير التقارير المالية الدولية ومتطلبات الشفافية الحديثة.

#### **تعزيز المسؤولية المؤسسية والممارسات الأخلاقية**

- دمج مبادئ المسؤولية الاجتماعية والحوكمة البيئية والاستدامة ضمن الإطار الاستراتيجي للمصرف.
- تشجيع الموظفين على الالتزام بسلوكيات مهنية وأخلاقية تضمن الثقة والاستقرار على المدى الطويل.

#### **ثالثاً: اقتراحات لأبحاث مستقبلية**

تشير نتائج هذه الدراسة إلى وجود مجالات متعددة يمكن تناولها في أبحاث مستقبلية لتوسيع الفهم حول العلاقة بين الحوكمة وجودة التقارير المالية، ومن أبرزها:

#### **تحليل أثر الحوكمة الرقمية والتقنيات المالية الحديثة:**

- دراسة كيفية تأثير التحول الرقمي والتطبيقات المصرفية الذكية على جودة التقارير المالية والشفافية المؤسسية.
- استكشاف العلاقة بين الحوكمة والاستدامة المالية:
- تقييم أثر تطبيق مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمسؤولية المؤسسية على جودة التقارير المالية والأداء المصرفي طويل الأجل.

#### **المقارنة بين المصارف الحكومية والخاصة:**

- دراسة الفروقات في تطبيق مبادئ الحوكمة وجودة التقارير المالية بين المصارف الحكومية والخاصة، مع التركيز على العوامل المؤثرة في كل قطاع.

#### **تحليل أثر التدريب والممارسات الإدارية على الحوكمة:**

- البحث في مدى تأثير برامج التدريب والتطوير المهني للموظفين على فعالية تطبيق الحوكمة وجودة التقارير المالية.

يمكن القول: إنَّ النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة تمثل مساهمة علمية وميدانية في فهم العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية في البيئة المصرفية العراقية، وهي بيئة تتسم بخصوصية تنظيمية وتشغيلية تتأثر بالتحويلات الاقتصادية والإصلاحات المصرفية. لقد أكدت التحليلات الإحصائية والنتائج التطبيقية أن تطبيق مبادئ الحوكمة بصورة فعّالة يسهم في تعزيز جودة التقارير المالية، من خلال تحسين دقة المعلومات، وزيادة الشفافية، وتعزيز ثقة المستثمرين، وهو ما يعكس الدور المحوري للحوكمة كإطار مؤسسي يربط بين الكفاءة المالية والمساءلة الإدارية.

كما أبرزت الدراسة أن الشفافية تمثل حجر الأساس في بناء نظام حوكمة متكامل، بينما تعمل العدالة والمساءلة والمسؤولية كعناصر داعمة تضمن استدامة جودة الإفصاح المالي. إن هذه العلاقة التكاملية بين عناصر الحوكمة تؤكد أن جودة التقارير المالية ليست مجرد مخرجات محاسبية، بل هي انعكاس مباشر لمدى التزام المؤسسة بمبادئ النزاهة والمسؤولية التنظيمية.

من ناحية أخرى، كشفت الدراسة عن وجود تفاوت في مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة بين المصارف الحكومية والخاصة، وهو ما يشير إلى الحاجة لتوحيد الأطر التنظيمية وتفعيل الرقابة الداخلية على نحو أوسع. كما أن النتائج أوضحت أن تطوير البنية المؤسسية وتحديث التشريعات المحلية بما يتوافق مع المعايير الدولية يمكن أن يرفع من كفاءة التقارير المالية ويعزز القدرة التنافسية للقطاع المصرفي العراقي في الأسواق الإقليمية والعالمية.

وفي ضوء ذلك، تؤكد الدراسة أن تحسين جودة التقارير المالية لا يمكن تحقيقه من خلال الإجراءات التقنية وحدها، بل يتطلب بناء ثقافة مؤسسية قائمة على الشفافية والمساءلة، وتبني سياسات واضحة للحوكمة ترتبط بالاستراتيجيات العامة للمصارف. إن نجاح الحوكمة في البيئة العراقية مرهون بمدى التزام المؤسسات المصرفية بترسيخ هذه المبادئ في ممارساتها اليومية، وبقدرة الجهات الرقابية على متابعة تنفيذها وفق معايير مهنية دقيقة.

وبذلك، يشكل هذا الفصل خلاصة معرفية وتطبيقية تبرز أن الحوكمة ليست مجرد مطلب تنظيمي، بل أداة استراتيجية لإعادة بناء الثقة في النظام المالي وتحسين استدامة الأداء المؤسسي، بما يمهّد الطريق لأبحاث مستقبلية أعمق تربط بين الحوكمة والتحول الرقمي، والمسؤولية الاجتماعية، والاستدامة المالية في السياق العراقي والعربي على حد سواء.

### المراجع العربية:

1. أبو الريحة، عثمان. *أثر الحوكمة والشفافية في تقويم أداء المصارف: دراسة تطبيقية على مصارف العراق*. دراسات محاسبية ومالية، 2016.
2. الشرفاوي، عبد الظاهر. "تحليل دور الحوكمة الرقمية المصرفية في تحسين جودة التقارير المالية". *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية*، 2023.
3. الفتلي، قيصر، وعدول، رياض. "تأثير جودة التقارير المالية في قرارات المستثمرين: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية العراقية". *مجلة مركز دراسات الكوفة*، 2023.

4. المنصوري، مصطفى عبد الحسين علي، وجليد، حسام عيدان. "أثر القدرة الإدارية على جودة التقارير المالية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية" *مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية*، 2025.
5. حراوي، ح. ك، ومهدي، ح. "دور الحوكمة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمة المصرفية" *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية*، 2022.
6. خشبه، محمد فوزي. *الحوكمة المصرفية ودورها في تحسين الأداء المصرفي: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية*. *المجلة العلمية للدراسات المالية والإدارية*، 2022.
7. علي، سالمه إبراهيم، وحاتم، أمير سعدي. "تأثير حوكمة الشركات في استمرارية المصارف العراقية: دراسة تطبيقية" *مجلة دراسات محاسبية ومالية*، 2022.
8. البنك المركزي العراقي. *دليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية للمصارف*. 2024.
9. شهرزاد، ف. "أثر آليات الحوكمة المصرفية على الأداء المالي للبنوك: دراسة قياسية على عينة من البنوك الجزائرية" *مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية*، 2023.
10. حسن، ريام صالح، والحشيشة، نجيب. "أثر آليات الحوكمة في جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على عينة من المديرين في المصارف التجارية في إقليم كردستان العراق" *بسكويد*، 2023.

#### المراجع الأجنبية:

11. Al-Janabi, M. A., & Hussainey, K. "The Impact of Corporate Governance Mechanisms on Financial Performance in Iraqi Banks." *Journal of Positive School Psychology*, vol. 7, no. 5, 2023, pp. 2159–2175.
12. Alghaith, H. N. J. "Investigating the Impact of Corporate Governance Mechanisms on Financial Performance in Companies Listed on the Iraqi Stock Exchange." *BMJ Open*, vol. 15, no. 1, 2025, e0290.
13. Arshad, M., & Hussain, S. "Corporate Governance and Financial Reporting Quality: A Comparative Study of Pakistan and the UK." *Journal of Accounting & Organizational Change*, vol. 18, no. 3, 2022, pp. 305–324.
14. Gardi, B., Ağa, M., & Abdullah, N. N. "Corporate Governance and Financial Reporting Quality: The Mediation Role of IFRS." *Sustainability*, vol. 15, no. 13, 2023, p. 9869.
15. Jasim, H. A., & Hassan, M. K. "Financial Reporting Quality and Cost of Capital of Listed Iraqi Banks." *Asian Journal of Economics, Business and Accounting*, vol. 25, no. 4, 2025, pp. 659–677.
16. Sada, A. M. "Corporate Governance as Antecedents and Financial Performance: Evidence from Iraqi Banks." *Journal of Financial Management*, vol. 12, no. 2, 2023, pp. 45–60.

17. Sellami, Y. M. “Effect of Application IFRS No. 9 on the Financial Performance of Iraqi Commercial Banks.” *Alexandria Journal of Managerial Research & Information Systems*, vol. 13, no. 1, 2025, pp. 1–15.